

قرار رقم (٧٧٧) لسنة ٢٠١١

بتاريخ ٢٠١١/١١/٢٠

باعتقاد تعديل لائحة النظام الأساسي لصندوق التأمين (التكافل الاجتماعي)
الخاص لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم والعاملين بجامعة الزقازيق
وفرع الجامعة ببناها

رئيس الهيئة العامة للمراقبة المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون صناديق التأمين الخاصة ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.
وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.
وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية.
وعلى قرار رئيس الهيئة رقم (١٤٩) لسنة ٢٠٠٩ بتفويض نائب رئيس الهيئة في اعتماد والموافقة على كافة القرارات الخاصة بصناديق التأمين الخاصة.
وعلى قرار الهيئة المصرية للرقابة على التأمين رقم (١٣٧) لسنة ٢٠٠١ بتسجيل صندوق التأمين (التكافل الاجتماعي) الخاص لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم والعاملين بجامعة الزقازيق وفروع الجامعة ببناها برقم (٧٠٨).
وعلى لائحة النظام الأساسي للصندوق وتعديلاتها .
وعلى محضر اجتماع الجمعية العمومية العادية وغير العادية للصندوق المنعقدة في ٢٠١١/٨/١٨ بالموافقة على تعديل بعض مواد لائحة النظام الأساسي .
وعلى محضر اجتماع لجنة البت في طلبات الترخيص بإنشاء صناديق تأمين خاصة جديدة وتعديل أنظمتها الأساسية وتصفياتها والمشكلة بقرار رئيس الهيئة رقم (١٥) لسنة ٢٠١٠ بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠١١/١١/١ باقتراح اعتماد التعديل المقدم من الصندوق المذكور.
وعلى مذكرة الإدارة العامة لتعديلات نظم صناديق التأمين الخاصة بالهيئة المؤرخة ٢٠١١/١١/٢٠.



٤٦٠٧٦

قرار

مادة (١) : أولاً : يستبدل بنص المادة (٣/و) من الباب الأول (بيانات عامة) والمادة (١٠ مكرر)

من الباب الثالث (المزايا) النصين التاليين :-

الباب الأول : (بيانات عامة)

مادة (٣) : فى تطبيق أحكام هذا النظام يقصد ب :-

(و) أجر الاشتراك :

(١) أجر الاشتراك الذى تحصل على أساسه الاشتراكات :-

هو الأجر الأساسى الشهرى وفقاً لجداول الأجور والمرتبات بالجهة فى

٢٠١١/١/١ مضافاً إليه العلاوات الدورية وعلاوات الترقية والتشجيعية

وكافة العلاوات الخاصة التى سوف تضم بعد هذا التاريخ كلاً فى حينه.

(٢) أجر الاشتراك الذى تصرف بموجبه المزايا :-

هو الأجر الأساسى الشهرى وفقاً لجداول الأجور والمرتبات بالجهة بقيمته

فى ٢٠٠٤/١/١ ولا يعتد بأية إضافات أخرى على هذا الأجر أى كان سند

إقرارها إلا بعد إعداد دراسة اكتوارية بفحص المركز المالى للصندوق

وإعتمادها من الهيئة.

الباب الثالث : (المزايا)

مادة (١٠ مكرر) :

فى حالات الخروج الجماعى أى كان سببه وعلى سبيل المثال المعاش المبكر أو

الانسحابات أو الإستقالات الجماعية أو بسبب العجز الصحى :-

يتعين على الصندوق عدم صرف أية مستحقات لهؤلاء إلا بعد الحصول على

موافقة الهيئة.

ثانياً : إلغاء الفقرة (الثانية) من المادة (١٢) من الباب الثالث (المزايا).

مادة (٢) : يسرى هذا القرار اعتباراً من ٢٠١١/٨/١.

مادة (٣) : ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية وعلى الجهات المعنية تنفيذه.

د. عادل منير
نائب رئيس الهيئة



٤٦٠٧٦